كلمة
الدكتور أحمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في

منتدى شراكة دوفيل للاستثمار
القاهرة – جمهورية مصر العربية
25 يونيو 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

دولة رئيس مجلس الوزراء: الدكتور هشام قنديل
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء
أصحاب السعادة رؤساء وقيادات المؤسسات المصرية والأجنبية،
أيها الإخوة والأخوات،
أيها الحفل الكريم:

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته،
إنَّه لَمِن دواعي سُروري أن أتحدث في هذا الجمع الكريم في مصر العزيزة، كنانة الله في أرضه، باسم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مرحباً بكل الحاضرين الذين لبوا الدعوة للمشاركة حرصاً منهم على دعم كل الجهود الرامية إلى نمو وازدهار الاقتصاد المصري ورفاهة الشعب المصري العزيز. واسمحوا لي بداية أن أُعربَ عن جزيلِ الشُّكْرِ والتقدير لفخامة رئيس جمهورية مصر العربية وشعب وحكومة هذا البلد العزيز على عزيمتهم في مجابهة التحديات وتخطي الصعاب في سبيل رقي وازدهار مصر العزيزة على نفوسنا جميعا. والشكر موصول إلى الوزارات والهيئات التي عملت بجدٍ وإخلاص على تنظيم منتدى شراكة دوفيل للاستثمار في فترة زمنية وجيزة، سائلا الله العلي القدير أن يحقق هذا المنتدى أهدافه المرجوة.
أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات
إنَّ البنكَ الإسلاميَّ للتنميةِ يُعبِّرُ عَن دَعمِهِ الكَبيرِ لهَذَا المنتَدَى الذِّي يَتوافَقُ في أَهدَافِهِ مع الجُهودِ التي يَسعَى البَنكُ من خِلالِهَا إلَى المساهمةِ في تَحقيقِ التَّنميةِ الشَاملةِ في دُولهِ الأعضاءْ. وفِي هذَا الإطارِ، تَجدُرُ الإشَارةُ إلَى الدَّورِ الذِي يقوم به البَنكُ الإسلامي للتنمية في نِطَاقِ شَراكَةِ دوفِيلْ التي أطْلَقَتْهَا مَجمُوعةُ الثمانيةْ في عام 2011م ، والتي يتولي البنك خلال العَامِ الحَالِي أَعمالَ أمَانتِهَا التنسيقية لمؤسسات التمويل الدولية. والبنك يعبر عن دعمه الكبير لهذا المنتدى التحضيري

الذي سوف يحدد الاستراتيجيات ويوحد الرؤى التي ستنطلق بها مجموعة شراكة دوفيل إلى المؤتمر الاستثماري الذي سيعقد بمشيئة الله في لندن في 16 سبتمبر 2013م. وقد اقترحت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عقد هذا المنتدى التحضيري انطلاقا من حرصها على الاستفادة القصوى للدول التي تشملها شراكة دوفيل.

أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات

لَقد شملتْ الأَولَويَّاتُ التي قَامتْ عَلَيهَا شَراكةُ دُوفيلْ السعي إلى دعمِ الاستِقْرارِ وخَلق فُرصِ التَشْغيلِ، وَالُمشَاركَةَ وَالحَوكَمَةَ. ومن هذا المنطلقِ، فإن تَشجيعَ الاستثمارِ الدَّاخلِيِّ والخارجِيِّ يمثل في نفس الوقت الهدف والوسيلة التي من خلالها يمكن للاقتصادات التي شهدت بعض الصعوبات أن تستعيد عافيتها، وأن تؤسس إلى نمو شامل ومستدام. ومن هنا كانت أولى الخطوات التي اتخذتها شراكة دوفيل دعم المبادرات القائمة من أجل تشجيع الاستثمار في هذه الدول، وكذلك إنشاء بعض الصناديق الرامية إلى تقديم العون الفني وإلى تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وعبر هذه الخطوات وغيرها، تتطلع شراكة دوفيل إلى أن تزداد الاستثمارات الوافدة على مصر من دول مجموعة الثمانية وتركيا ومن دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة لهذه الشراكة.

أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات

إن من أهم مكونات النمو الاقتصادي هو وجود مناخ استثماري خصب وجذاب يضمن الحقوق ويعزز المبادرات. وفي هذا الإطار، فإن هذا المنتدى الرامي إلى التعريف بالمحفزات الجاذبة للاستثمار، والبحث عن الوسائل المناسبة لإزالة أية معوقات غير مشجعة للاستثمار يمكن أن يعد فرصة مناسبة للتباحث والتشاور وتقديم الخبرات العملية بما يُعزز من قدرات المناخ الاستثماري على جذب رأس المال، والتكنولوجيا والخبرات الأجنبية، ويسهّل على القطاع الخاص أن يلعب دورا أكثر فاعلية من أجل اقتصاد أكثر تنوعا بما يضمن خلق فرص العمل المناسبة. ولايسعني بهذه المناسبة إلا أن أنوه بالجهود الحثيثة في سبيل تحسين مناخ الاستثمار، مما سيكون له التأثير البالغ على عملية

تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير البُنى التحتية، وملاءمة مُخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، بالتوازي مع القوانين المنظمة لصيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى توفير الضمانات اللازمة للمستثمرين وقواعد فض النزاعات والنفاذ إلى السوق وفقا للمعايير الدولية. كما تمثل الخطوات المتخذة في سبيل إرساء دعائم الصيرفة الإسلامية وإصدار الصكوك الإسلامية عنصرا إيجابيا من شأنه أن يخلق فرصا استثمارية ومصادر تمويل جديدة. وإنني ومن هذا المنبر أدعو الشركات العالمية والإقليمية والمحلية إلى النظر والتمحيص في ما تزخر به مصر من موارد بشرية هائلة وكفاءات متميزة، وفرص استثمارية كبيرة في شتى الأصعدة ومختلف القطاعات.

كما لا يمكن المرور هنا دون التذكير بأهمية البعد الإقليمي كواحد من أهم العناصر الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي مقابل التحديات الكبرى التي تواجه دول المنطقة، يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي الخيار الاستراتيجي الأنجع في هذه المرحلة الانتقالية نحو اقتصادات أكثر تماسكا وحيوية. ولايسعني إلا أن أُشيد بالجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية لتعزيز هذا التعاون الإقليمي وخصوصا في بُعديه العربي والإفريقي، حيث تقوم جمهورية مصر العربية من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث ودول وسط آسيا، بدور رائد على الصعد المختلفة التنموية، والاقتصادية، والتدريبية، وذلك بإيفاد الخبراء المصريين لهذه الدول، وتدريب وتأهيل آلاف المتدربين من مختلف الدول الأفريقية والآسيوية. كما أن المشاركة الفاعلة لمصر في اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقى (COMESA) ينبع من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافى وعلاقات مصر مع دول حوض النيل ، و توسيع وتطوير العلاقات التجارية المصرية مع مختلف الدول الأفريقية، وفتح مزيد من الأسواق أمام المنتجات والصادرات المصرية داخل تلك الدول ، بالإضافة الى دعم التواصل بين دول التجمع خاصة في المشروعات الطموحة في مجال النقل والمياه والطاقة والتكامل الزراعي.

أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات

لقد دأبت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ تأسيسها على بذل كل ما تستطيع في سبيل تقديم الدعم اللازم لدولها الأعضاء، جاعلة من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول هدفها الأسمى وغايتها العليا. ومنذ كانت جمهورية مصر العربية من الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية في عام 1974م، حرص البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز التعاون مع مصر، حيث بلغ إجمالي مداخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جمهورية مصر العربية حتى تاريخه حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى عمليات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تقدر بحوالي 3.1 مليار دولار أمريكي.

كما أنه إدراكا منها بالدور المناط بها في الظروف الراهنة، قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمساهمة في تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء المتأثرة بالأزمة الأخيرة وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية، مؤكدة بذلك على عزم كل مؤسساتها على بذل كل ما تستطيع من أجل تقديم الدعم اللازم لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

وتجسيدا لهذا الدعم، فلقد سعدت بتوقيع 6 اتفاقيات لمشاريع في الطاقة والزراعة والتعليم وخلق فرص عمل للشباب خلال زيارتي لجمهورية مصر العربية في شهر يناير الماضي بمبلغ ينهاز 435 مليون دولار أمريكي. كما يتضمن برنامج عمل العام الحالي لجمهورية مصر العربية عددا من المشاريع، تقدر المبالغ المقترح مساهمة البنك في تمويلها بحوالي 550 مليون دولار أمريكي.

ومن أهم المشاريع التي قام البنك بتمويلها حديثاً مشروع محطة كهرباء جنوب حلوان ، حيث يساهم البنك في تمويله بمبلغ 450 مليون دولار أمريكي، كما وقعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في عام 2013 اتفاقية إقامة مصنع النوران لإنتاج وتكرير السكر في محافظة الشرقية بجمهورية مصر العربية. ويبلغ رأسمال هذا المشروع 372 مليون دولار أمريكي ويتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية والتكريرية للمصنع إلى 500,000 طن من السكر سنويا. ومن المتوقع

أن يخلق المشروع حوالي 3000 فرصة عمل جديدة إضافة إلى فرص عمل غير مباشرة تشمل 50000 مزارعا.
وتتويجا لهذا التعاون الوثيق، تعتزم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الشروع في إعداد وثيقة الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك خلال النصف الثاني من 2013م بإذن الله. وتمهيدا لهذه الشراكة، فإنه يسعدني أن أوقع اليوم على مذكرة تفاهم إطارية للتعاون بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية للفترة ما بين 2013 و 2017م. كما سيتم التوقيع قريباً إن شاء الله على اتفاقية تأسيس مكتب تمثيل لمجموعة البنك في جمهورية مصر العربية لرفع مستوى التعاون والتشاور والتخطيط، ولتعزيز كفاءة الإعداد والتنفيذ لمشاريع مجموعة البنك في جمهورية مصر العربية، بحيث يتم افتتاح المكتب في عام 2014م بإذنه تعالى.

أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات
إدراكا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لأهمية حشد الجهود في العمل التنموي، سعت المجموعة إلى التعاون مع كافة شركاء التنمية على المستوى الدولي والإقليمي، وفي مقدمتهم أعضاء مجموعة التنسيق العربية. وفي هذا الإطار، يسرني الإشادة بالاجتماع التشاوري بين جمهورية مصر العربية ومجموعة التنسيق، والذي عقد في اليومين الماضيين، وتمخض عنه الاتفاق على المساهمة في العديد من المشروعات التنموية في ستة قطاعات ذات أولوية للحكومة المصرية، وتشمل الطاقة والنقل والصحة والتعليم والبترول والطيران المدني (وبمبلغ إجمالي يربو على 7 مليار دولار أمريكي). ويسر البنك الإسلامي للتنمية أن يجدد إلتزامه بدعم هذه المشاريع مع مؤسسات التمويل في مجموعة التنسيق بما يعزز مسيرة التنمية في هذا البلد العزيز.

أصحاب المعالي والسعادة ، أيها الإخوة والأخوات
أود في ختام هذه الكلمة أن أجدد شكري وامتناني لكل القائمين على تنظيم هذا المنتدى الهام، راجيا من الله العلي القدير أن يحقق أهدافه

المرجوة وأن يسهم في تحقيق الرقي والازدهار للشعب المصري العزيز.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.